الشيخ تميم يجري اتصالاً برئيس جنوب السودان ويؤكد دعم قطر لإحلال السلام

أجرى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني اتصالا هاتفيا مع رئيس دولة جنوب السودان سلفاكير ميارديت. وخلال الاتصال جرى استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل دعمها وتطويرها.

وفي هذا الصدد أكد الشيخ تميم دعم دولة قطر لجهود إحلال السلام في جنوب السودان، وتسخير كافة الإمكانيات لضمان نجاح التوصل لاتفاق بين جميع الأطراف بما يضمن الاستقرار والسلام هناك.

وثمن أمير قطر خلال الاتصال جهود الرئيس سلفاكير لترسيخ السلام في جنوب السودان. كما جرى خلال الاتصال مناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ماكرون يقدم «خريطة طريق» للبنان.. انتخابات مبكرة وإصلاحات عاجلة

قدم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خريطة طريق للسياسيين في لبنان تضمنت إجراءات تفصيلية لتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية بعد أكثر من أسبوع على انفجار بيروت، ودعت الورقة الفرنسية للإسراع بتشكيل حكومة مؤقتة، وتنظيم انتخابات تشريعية مبكرة خلال عام، ومن المقرر أن يزور ماكرون لبنان الثلاثاء المقبل، وهي الزيارة الثانية خلال أقل من شهر.

وتدعو خريطة الطريق التي سلمها السفير الفرنسي في بيروت برونو فوشيه للسلطات اللبنانية إلى اتخاذ إجراءات، طالما طالب المانحون الأجانب بالكثير منها، وتتضمن الإسراع بتشكيل حكومة لتفادي الفراغ في السلطة، على أن تنفذ هذ الحكومة إصلاحات عاجلة، كما تشدد فرنسا على ضرورة القيام بتدقيق للبنك المركزي اللبناني الذي وجهت له أطراف سياسية انتقادات لطريقة إدارته للسياسة النقدية.

واستقالت حكومة حسان دياب في العاشر من الشهر الحالي تحت ضغط الشارع اللبناني الغاضب من الطبقة السياسية، والذي يتهمها بالفساد والإهمال، ويحملها مسؤولية انفجار المرفأ الذي أودى بحياة ما لا يقل عن 180 شخصا، وأصاب نحو 6 آلاف آخرين، ودمر أحياء بأكملها.

وتجمدت مواقف ساسة لبنان في محادثات غير مثمرة لحد الساعة ترمي للاتفاق على رئيس وزراء جديد عقب استقالة الحكومة، قد يتمكن من استئناف المحادثات مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وتقول الورقة الفرنسية إن 4 قطاعات أخرى بحاجة لعناية عاجلة، وهي المساعدة الإنسانية وتعامل السلطات مع جائحة فيروس كورونا المستجد، وإعادة الإعمار بعد انفجار الرابع من أغسطس في مرفأ بيروت، والإصلاحات السياسية والاقتصادية، وانتخابات برلمانية تشريعية.

وحث ماكرون السلطات اللبنانية على إحراز تقدم في محادثات صندوق النقد الدولي، ودعا إلى إشراف الأمم المتحدة على أموال المساعدات الإنسانية الدولية التي تم التعهد بتقديمها للبنان في الأسابيع الأخيرة لدعمه عقب انفجار بيروت، فضلا عن إجراء تحقيق محايد في ملابسات الانفجار.

وأخفقت حكومة تصريف الأعمال في لبنان في تحقيق تقدم في محادثات مع صندوق النقد من أجل حزمة إنقاذ مالي، وذلك بسبب الجمود فيما يتعلق بالإصلاحات، ونزاع بشأن حجم خسائر القطاع المالي.

كما دعت خريطة الطريق الفرنسية إلى ضرورة إجراء تدقيق فوري وكامل في المالية العامة وإصلاح قطاع الكهرباء في لبنان، الذي يستنزف أموال الخزينة ولا يؤمن شبكة كهرباء تكفي البلاد.

وأضافت الورقة الفرنسية أنه يتعين على البرلمان اللبناني سن القوانين اللازمة لإحداث التغيير في الفترة الانتقالية، على أن تصوت كافة الكتل النيابية على هذه الإجراءات لكي يتسنى للحكومة الجديدة إقرارها في الأشهر المقبلة.

وتقول باريس في الوثيقة نفسها إنها ستقوم بدور رئيسي في إعادة بناء مرفأ بيروت المدمر، وتعزيز الرعاية الصحية، وإرسال فرق من وزارة المالية والبنك المركزي الفرنسيين لدعم التدقيق المالي، والمساعدة في تنظيم الانتخابات المبكرة، ومن المرتقب أن يصل الرئيس الفرنسي الثلاثاء المقبل لمتابعة جهود المساعدات الدولية لإعادة إعمار لبنان، وبحث المسائل السياسية مع القيادات اللبنانية، وكان ماكرون حض في زيارته السابقة لبيروت في 6 أغسطس الجاري السلطات على القيام بإصلاحات بنيوية، بوصفها شرطا للحصول على تمويل دولي، يبقى ضروريا لإنعاش الاقتصاد اللبناني المنهار منذ بضعة أشهر. وقال مصدر سياسي لبناني إن ماكرون أجرى منذ زيارته للبنان عدة مكالمات هاتفية مع قادة سياسيين بارزين في البلاد.

مالي.. الإيكواس تشترط مرحلة انتقالية في سنة وقادة الإنقلاب يريدونها ثلاثاً

أبلغت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) المجلس العسكري الحاكم في مالي أنها تقبل بحكومة انتقالية يقودها مدنيون أو عسكريون متقاعدون لمدة أقصاها 12 شهرا، في حين أبلغ قادة الانقلاب وفد إيكواس أنهم يريدون البقاء في السلطة لمدة 3 سنوات، وذلك بعدما أطاحوا بالرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا في 18 أغسطس الحالي، وقالوا إنهم يريدون إجراء انتخابات عامة في آجال «معقولة».

وكان وفد من إيكواس بقيادة الرئيس النيجيري السابق غودلاك جوناثان قد تباحث نهاية الأسبوع الماضي مع قادة الانقلاب في مالي بشأن عودة الحكم المدني إلى البلاد، غير أن الاجتماعات –التي امتدت بين الطرفين لمدة 3 أيام– لم تفض إلى اتفاق بشأن طبيعة الفترة الانتقالية والحكومة التي ستقود البلاد خلالها.

وبرر قادة الانقلاب ما قاموا به بأن مالي كانت تنحدر نحو الفوضى وغياب الأمن، محملين الرئيس كيتا وحكومته المسؤولية عن ذلك بسبب سوء الإدارة، وحظي الانقلاب بدعم من التكتل الرئيسي لأحزاب المعارضة في البلاد، وخرجت مظاهرات يوم الجمعة الماضي للاحتفال بالإطاحة بالرئيس المالي المنتخب.

وقالت الرئاسة النيجيرية –التي تتولى الرئاسة الدورية لمجموعة إيكواس– في بيان الأربعاء إن قادة المنطقة سيقبلون «بحكومة انتقالية يقودها مدني أو عسكري متقاعد لمدة لا تتجاوز 12 شهرا»، على أن تقوم هذه الحكومة بتنظيم انتخابات لاستعادة النظام الدستوري كاملا. وجاء البيان عقب اجتماع بين الرئيس النيجيري محمد بخاري ورئيس وفد إيكواس العائد من مالي.

وكانت إيكواس تصر في الأيام الأولى عقب انقلاب مالي على عودة كيتا إلى سدة الرئاسة، وهي التي فرضت عقوبات على باماكو تمثلت في تجميد عضويتها وإغلاق حدود الدول الأعضاء معها، إلا أن المجموعة تخلت عن هذا المطلب بعدما التقت مع كيتا الذي يحتجزه قادة الانقلاب والذي أعلن استقالته بعد ساعات من حدوث الانقلاب، إذ عبر عن عدم رغبته بالعودة إلى الحكم، وأنه يريد أن تدخل بلاده في مرحلة انتقالية لإعادة الحكم إلى المدنيين.

ومن المقرر أن يعقد قادة مجموعة إيكواس المكونة من 15 دولة قمة غدا الجمعة، لمناقشة الخطوات المقبلة تجاه أزمة مالي.

وفي سياق متصل، صرح وزير خارجية فرنسا جان إيف لودريان أمس بأن انتقال السلطة في مالي يجب أن يكون «سريعا وفق برنامج سياسي يحقق الاستقرار ويعيد السلطة إلى المدنيين». وشدد الوزير على أن الانقلاب لن يوقف العمليات العسكرية لبلاده ضد الجماعات المسلحة في مالي، إذ تنشر باريس قوة قوامها 5100 جندي في منطقة الساحل، نسبة كبيرة منهم في مالي لمحاربة الجماعات المسلحة.

ومنذ يونيو الماضي خرج عشرات آلاف المتظاهرين إلى شوارع باماكو مطالبين كيتا بالاستقالة، معللين ذلك بإخفاقاته في معالجة تدهور الوضع الأمني وتفشي الفساد.

وكان الرئيس المالي يأمل أن تساعد تنازلات قدمها للمعارضة، وتوصيات وفد وساطة من قادة مجموعة إيكواس في وقف موجة الاستياء، لكن قادة الاحتجاج رفضوا مقترحات الانضمام إلى حكومة لتقاسم السلطة.

خلال زيارة قصيرة لأبو ظبي

بومبيو يبحث مع المسؤولين الإماراتيين الصراع الليبي والتصدي لنفوذ إيران في المنطقة

بحث وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو مع نظيره الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان الصراع الليبي والتصدي لنفوذ إيران في المنطقة، وذلك خلال زيارة قصيرة للإمارات، عقب اتفاق بوساطة أميركية هذا الشهر أصبحت بموجبه الإمارات ثالث دولة عربية توافق على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل.

وقال بومبيو –الذي زار هذا الأسبوع أيضا إسرائيل والسودان والبحرين– في تغريدة على تويتر بعد وصوله للإمارات إنه يسعى إلى البناء على زخم الاتفاق من أجل السلام الإقليمي.

وقالت وزارة الخارجية الأميركية إن بومبيو تحدث مع نظيره الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان بشأن دعم «عدم التصعيد والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في ليبيا، ووحدة الخليج، والتصدي لنفوذ إيران الخبيث في المنطقة».

وتعتبر الولايات المتحدة والإمارات وإسرائيل إيران التهديد الرئيسي في الشرق الأوسط، رغم أن الإمارات قالت إن إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ليست موجهة إلى طهران.

وتعهد مسؤولون إماراتيون وإسرائيليون كبار بالتعاون في المجال الدفاعي هذا الأسبوع، لكن جاء هذا في وقت تعارض فيه إسرائيل احتمال أن يسمح الاتفاق للدولة الخليجية بالحصول على أسلحة متقدمة كانت ممنوعة منها في السابق مثل مقاتلات «إف–35» (F–35).

وقال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية إن المحادثات بين إسرائيل والإمارات مستمرة، ولا يوجد تراجع.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية مورغان أورتاغوس إن هناك محادثات «إيجابية للغاية» بين الولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات فيما يتعلق ببيع مقاتلات «إف35–» للبلد الخليجي.

وقالت وزارة الخارجية الأميركية إن مستشار الأمن الوطني الإماراتي الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان حضر الاجتماع أيضا في أبو ظبي. من جهة أخرى، قال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية خلال زيارة الوزير مايك بومبيو للمنامة الأربعاء إن الولايات المتحدة ستساعد في تطبيع العلاقات بين البحرين وإسرائيل إذا دعت الحاجة.

وتأتي جولة بومبيو في الشرق الأوسط بعد الإعلان في 13 أغسطس/آب الجاري عن اتفاق بوساطة أميركية لتطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل. وقال المسؤول «إذا كان بإمكاننا أن نساعد في تسهيل التطبيع مع البحرين فنحن مستعدون». ولدى وصوله إلى البحرين قال بومبيو إن من الضروري الاستفادة من زخم الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي.

ورحبت البحرين بالاتفاق بين الإمارات وإسرائيل بعد وقت قصير من الإعلان عنه، وقالت إنه يعزز فرص السلام. وقال ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة إنه يرحب بالجهود التي بذلتها الولايات المتحدة في التوصل إلى الاتفاق بين الإمارات وإسرائيل، مشيرا إلى «أهمية تكثيف الجهود ومضاعفتها للتوصل إلى حل عادل واعتبار السلام خيارا إستراتيجيا لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي».

على خلفية التظاهرات القائمة

فرض حظر للتجول في طرابلس.. وإجراءات لحفظ الأمن والتحقيق في التجاوزات

قرر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية المعترف بها دوليا تشكيل غرفة لحفظ الأمن والاستقرار في العاصمة طرابلس والمدن الأخرى، ويكون عملها التنسيق بين الوحدات الأمنية والعسكرية المختلفة.

كما قرر المجلس فرض حظر كامل للتجول لمدة 4 أيام بدأت الأربعاء، وذلك عقب المظاهرات التي شهدتها العاصمة على مدار الأيام القليلة الماضية.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده المجلس برئاسة فايز السراج، وحضور نائبي الرئيس أحمد معيتيق وعبد السلام كاجمان، وعضوي المجلس محمد عماري زايد وأحمد حمزة، حسب بيان لمكتب السراج. ونص القرار على منع التنقل بين المدن خلال فترة الحظر الكامل، وبعد انتهاء هذه المدة يكون الحظر من التاسعة مساء وحتى السادسة صباحا بالتوقيت المحلي، لمدة 10 أيام، على أن يكون حظر التجول يومي الجمعة والسبت كاملا.

وألزم المجلس الرئاسي الجهات الضبطية بإقفال أي نشاط تجاري يخالف ما نص عليه القرار، مع استمرار منع التجمعات والمناسبات الدينية والوطنية واستعمال وسائل النقل العامة.

التحقيق في التجاوزات

وأوضح أنه تم التنسيق مع مكتب النائب العام للإطلاق الفوري لسراح كل من لم يتورط في أعمال تخريب للممتلكات العامة والخاصة، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للتحقيق في أية تجاوزات وقعت ضد المتظاهرين، وأي إصابات نتجت عن ذلك.

وأفاد بأن المجلس الرئاسي اتخذ تدابير عاجلة مرتبطة بالملف الاقتصادي، حيث تم الاتفاق على التنسيق مع مصرف ليبيا المركزي لزيادة ساعات الدوام في المصارف التجارية، لتقديم خدماتها للمواطنين، بما يتماشى مع ساعات الحظر المفروض للحد من انتشار فيروس كورونا.

وقرر المجلس تمديد فترة العمل بالسماح باستيراد السلع والبضائع غير المحظور استيرادها، من دون الالتزام بآليات الدفع المصرفية المعمول بها من خلال المصرف المركزي وغيره من المصارف.

بيان للداخلية

وشهدت طرابلس –خلال الأيام الماضية– مظاهرات سلمية تطالب بتحسين الخدمات العامة، وأطلق النار خلال إحدى هذه الفعاليات من قبل «مندسين»، حسب وزارة الداخلية التي أعلنت فتح تحقيق في الأمر.

كما تبرأت وزارة الداخلية في حكومة الوفاق الليبية من الاعتداء المسلح على المتظاهرين المناهضين للحكومة في طرابلس، وأكدت أنها رصدت المجموعات المسلحة التي واجهت المتظاهرين بالأعيرة النارية والاختطاف».

وقال بيان للداخلية إنها رصدت مجموعات مسلحة وتبعيتها والجهات الرسمية المسؤولة عنها، وإنها مستعدة لحماية المدنيين العزل من بطش تلك المجموعة التي لا تمثل عملية «بركان الغضب».

ويسود البلاد منذ الجمعة وقف لإطلاق النار، حسب بيانين متزامنين للمجلس الرئاسي للحكومة الليبية، ومجلس نواب طبرق الداعم للواء المتقاعد خليفة حفتر.